

قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٤

بشأن الانتخابات للجان المنصوص عليها في الأمر العالي الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ بتنظيم تعيين العمدة والمشايخ وتحديد اختصاصاتهم وامتيازاتهم ومسئوليتهم

نحن شواد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤

فعل الأمر العالي الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ بتنظيم تعيين العمدة والمشايخ وتحديد اختصاصاتهم وامتيازاتهم ومسئوليتهم ؛
لبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأي مجلس الوزراء ؛

أوصينا بما هو آت :

مادة ١ - ليحل اجراء الانتخابات للجان المشار اليها في المادة الثانية من الأمر العالي سالف الذكر الصادر في ١٦ مايو سنة ١٨٩٥ الى موعد يحدد بقرار من وزير الداخلية .

ليقوم مؤقتا باختصاصات هذه اللجان أعضاؤها الثلاثة غير المنتخبين .

مادة ٢ - لكل وزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

فأمر بأن يصم هذا المرسوم بقانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

مدبرى القبة في ٢٨ شبان سنة ١٣٥٣ (٦ ديسمبر سنة ١٩٣٤)

شواد

فأمر حضرة صاحب الجلالة
لئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية
شاهد هوفيق هسيم

مرسوم

في شأن تعديل ترعة دميس بناحي دحميس وطنبارة بمركز
محلة الكبرى بمديرية الغربية

نحن شواد الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير الأشغال العمومية ، وموافقة رأي مجلس الوزراء ؛

أوصينا بما هو آت :

مادة ١ - فيعتبر من المنافع العامة التعديل الذي أجرى في سنة ١٩٣٠ لترعة دميس بناحي دحميس وطنبارة بمركز المحلة الكبرى بمديرية الغربية حسب الرسومات التي وضعت لذلك .

أوصينا بما هو آت :

مادة ١ - يفتح في ميزانية مصروفات الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية للسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ الباب الثاني "مصروفات محووية" بند ١٣ اعتماد اضافي بمبلغ ٣٦٠٠ جنيه لتكلفة ما يلزم للصرف على نقل الخبز ، ويؤخذ هذا الاعتماد من وفر الميزانية المذكورة .

مادة ٢ - لكل وزير الأوقاف تنفيذ هذا المرسوم بقانون .

فأمر بأن يصم هذا المرسوم بقانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

مدبرى القبة في ٢٨ شبان سنة ١٣٥٣ (٦ ديسمبر سنة ١٩٣٤)

شواد

فأمر حضرة صاحب الجلالة
وزير الأوقاف
لئيس مجلس الوزراء
شاهد هوفيق هسيم

قانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٣٤

بفتح اعتماد اضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥

نحن شواد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤

لبناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأي مجلس الوزراء ؛

أوصينا بما هو آت :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ القسم ٨ وزارة الداخلية "الفرع ١ ديوان العموم ومصالح أخرى" الباب ٢ مصاريف عمومية" اعتماد اضافي قدره ١٥٠٠٠ جنيه (خمسة عشر ألف جنيه) في البند ١٢ "مصاريف سرية"

ويؤخذ هذا الاعتماد من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - لكل وزير الداخلية والمالية تنفيذ هذا المرسوم بقانون لي منها فيما يخصه .

فأمر بأن يصم هذا المرسوم بقانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

مدبرى القبة في ٢٨ شبان سنة ١٣٥٣ (٦ ديسمبر سنة ١٩٣٤)

شواد

فأمر حضرة صاحب الجلالة
وزير المالية
لئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية
شاهد هوفيق هسيم